

## كلمة النقيب الاستاذ ايلي عيود المؤتمر العلمي المتخصص حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

من هنا، من هذه الارض، أرض جبران خليل جبران، انطلق شعاعٌ واسعٌ من الافكار النيرة قاد العالم بجرأةٍ واندفاعٍ نحو ثورةٍ مشحونةٍ بعواملِ التجددِ والتواصلِ ومواجهةِ الجهلِ لتصبحَ إطاراً براقاً لحضاراتِ الشعوبِ وثقافاتِها، الا وهي حروفُ الأبجديةِ التي ابهرتُ من لبنانُ الى أقاصي الأرض.

وفي ظلِّ التحدياتِ الاقتصاديةِ والظروفِ الصعبةِ التي يمرُّ بها لبنانُ، كان اصرارُ نقابةِ خبراءِ المحاسبةِ نحو ثورةٍ مهنيةٍ مشحونةٍ بعواملِ التجددِ والتطورِ المهنيِّ على مساحاتِ الوطنِ والتي بدأتُ منذُ عامٍ، بعدما أعطتنا الجمعيةُ العموميةُ وزملائي أعضاء المجلسِ ثقها ولم تنتهي بتنظيمِ هذا المؤتمرِ العلميِّ المتخصصِ مع وزارةِ الماليةِ وبالتعاونِ مع البنكِ الدوليِّ حولِ تطبيقِ معاييرِ المحاسبةِ الدوليةِ للقطاعِ العامِ. وحيثُ أنَّ الابجديةُ هي محطةٌ مضيئةٌ في تاريخِ البشريةِ وفي ظلِّ عصرِ العولمةِ وتأثيراتها من الناحيتينِ الاقتصاديةِ والماليةِ وما تتطلبُهُ من حروفٍ أبجديةٍ عالميةٍ موحدةٍ في إعدادِ البياناتِ الماليةِ للقطاعِ العامِ، وحيثُ كنا ولا زلنا في لبنانُ من الروادِ في المنطقَةِ بتطبيقِ المعاييرِ الدوليةِ للتقاريرِ الماليةِ IFRS المعتمدةِ في اعدادِ البياناتِ الماليةِ للمنشآتِ الخاصةِ، كان لا بدَ لنقابةِ خبراءِ المحاسبةِ المجازينِ في لبنانُ أن تخطو الخطوةِ الاولىِ، وبرعايةِ كريمةٍ وتشجيعِ واحتضانٍ من قبلِ معالي وزيرِ الماليةِ، لتنظيمِ مؤتمرٍ علميِّ متخصصٍ حولِ "تطبيقِ معاييرِ المحاسبةِ الدوليةِ للقطاعِ العامِ" IPSAS، تمتدُّ فعاليتهُ لثلاثةِ أيامٍ ويستفيدُ منه ما يقاربُ 150 (مئة وخمسين) مشاركٍ من موظفي وزارةِ الماليةِ والقطاعِ العامِ وأعضاءِ النقابةِ حيثُ يتمُّ اعتمادَ موادَ تدريبٍ ومحاضرينَ متخصصينَ من قبلِ مجلسِ معاييرِ المحاسبةِ الدوليةِ في القطاعِ العامِ IPSAS Board التابع للاتحادِ الدوليِّ للمحاسبين IFAC.

إن دورُ النقابةِ في تطبيقِ هذهِ المعاييرِ يأتي ضمنَ التزاماتها في عضويةِ الاتحادِ الدوليِّ للمحاسبين IFAC وهو في الاساسِ ضمنَ مسؤوليتنا الوطنيةِ، لحثِ السلطتينِ التنفيذيةِ والتشريعيةِ على البدءِ بتطبيقِ هذهِ المعاييرِ بما يعززُ مبادئَ الشفافيةِ والمقارنةِ في اعدادِ الموازناتِ والبياناتِ الماليةِ الحكوميةِ المجمعَةِ على اساسِ مبدأِ الاستحقاقِ، وبما يساعدُ في تحديدِ القيمةِ الفعليةِ للدينِ العامِ وذلك عن طريقِ اعتمادِ أسسٍ وقواعدٍ علميةٍ واضحةٍ بما يعززُ مبدأَ الشفافيةِ في ادارةِ وانفاقِ المالِ العامِ ومبدأِ المحاسبةِ والمسائلةِ، وبالتالي، تعزيزَ مشاركةِ الرأيِ العامِ وثقتهِ بالماليةِ العامةِ.

بناءً على ما تقدم، ونظراً لأهميةِ تطبيقِ هذهِ المعاييرِ في لبنانُ، نتقدمُ النقابةُ بخارطةِ طريقٍ واضحةٍ تتضمنُ المقترحاتِ التاليةِ:  
1- وضعُ رؤيةٍ شاملةٍ مترافقةٍ مع خطةِ عملٍ واضحةٍ تتضمنُ كافةَ الاصلاحاتِ المطلوبةِ لتطبيقِ هذهِ المعاييرِ المعتمدةِ من IPSAS، بالاضافةِ الى تحديدِ الجهاتِ الحكوميةِ والمهنيةِ المعنيةِ بهذا المشروعِ.

2- تشكيلُ هيئةٍ أو لجنةٍ وطنيةٍ متخصصةٍ تضمُّ ممثلينَ عن كلِّ من وزارةِ الماليةِ ووزارةِ العدلِ ونقابةِ خبراءِ المحاسبةِ المجازينِ في لبنانُ ونقابةِ المحامينِ بالاضافةِ الى تقنيينِ في هذا المجالِ من خارجِ لبنانُ وممثلينَ عن البنكِ الدوليِّ، لوضعِ خطةِ

عملٍ رسميةٍ تهدفُ الى التحضير لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إعداد مقترحات مشاريع القوانين اللازمة لتطبيق هذه المعايير ورفعها الى السلطتين التنفيذية والتشريعية، وترجمة هذه المعايير الى اللغة العربية وتحديد الموارد البشرية والمالية اللازمة للبدء بتطبيقها مع وضع مهل زمنية لكافة الاجراءات والمقترحات المدرجة ضمن خطة العمل هذه .

3- العمل على تأمين الموارد البشرية المهنية والتجهيزات والبرامج المعلوماتية اللازمة للبدء بتطبيقها.

4- الالتزام السياسي بتطبيق هذه المعايير (IPSAS) من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

قبل أن أختتم، أعتنم هذه المناسبة بصفتي مواطناً يعشق الحرية ويتشوقها، يؤمن بالديموقراطية ومبادئها، وبصفتي النقابية وهي عصب الحياة الوطنية، اتوجه الى نواب الامة، وبالتحديد الى ممثلي رؤساء الكتل النيابية الموجودين بيننا اليوم، الى تحمل مسؤوليتهم التاريخية امام الله والوطن والشعب لممارسة حقهم في الاسراع في فتح ابواب مجلس النواب امام التشريع مجدداً. إن إقرار مشاريع القوانين الاربعة المتعلقة بتفعيل منظومة لبنان في مجال مكافحة تبييض الاموال والارهاب والتي تهدف الى تعزيز سلامة القطاع المصرفي والمالي هو ضرورة وطنية. ففي حال عدم إقرارها قبل شهر تشرين الاول المقبل، سوف يتم ادراج لبنان من قبل لجنة العمل المالي غافي، على لائحة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الاموال والارهاب، وإن اقرار مشاريع القوانين المتعلقة بالقروض الميسرة والهبات من البنك الدولي بما يقارب 1,4 مليار دولار أميركي هو ضرورة وطنية، وان اقرار قانون تجارة عصري، والذي تشارك النقابة بفعالية بمناقشته من خلال اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الادارة والعدل هو ضرورة وطنية، وان اقرار مشروع القانون لتعديل قانون مزاوله المهنة الحالي، الذي ستتقدم به النقابة بنهاية الشهر الحالي الى مجلس النواب، وهو مشروع قانون عصري يتلائم مع المتطلبات المهنية العالمية هو ضرورة وطنية أيضاً،

وإن اقرار قانون موازنة العام 2015 هو ضرورة وطنية أيضاً، ولن ننسى اقرار قانون عصري للانتخابات النيابية بما يعكس التمثيل الصحيح في مجلس النواب والمشاركة الفاعلة لكافة شرائح المجتمع اللبناني بما يعزز الحياة الديمقراطية، وهو ضرورة وطنية ملحة، وتبقى اولوية الاولويات الوطنية، ضرورة انتخاب رئيس للبلاد فالخطر، كل الخطر على جمهورية من دون رئيسها وحامي دستورها.

Before closing just a few words that can't express our appreciation and gratitude to Mr. Pierre Messali from World Bank Group and to Mr. Hisham Wally and his team in Lebanon for their continued support to LACPA activities and specifically for making this event happen, as well as to Mr. Mariano D'Amore and his team from IPSAS Board, assuring you gentlemen that LACPA will make all the necessary efforts to push the Lebanese government to apply IPSAS hopefully in the coming near future, as we believe it is a national interest.



وفي الختام، أكرّر بإسمي وبإسم أعضاء مجلس النقابة، تقديمَ جزيلِ الشكرِ الى معالي وزيرِ الماليةِ الاستاذِ علي حسن خليل لرعايتهِ الكريمةِ لهذا المؤتمرِ والذي يأتي ضمن رؤيتهِ الاصلاحيةِ وجهودهِ المبذولةِ لتطويرِ عملِ وزارةِ الماليةِ رغمَ كلِّ الظروفِ الصعبةِ، واضعينَ كافةَ إمكانياتِ النقابةِ بتصرفكمُ أكانَ بتدقيقِ حساباتِ الدولةِ أو غيرها، لما فيه من مصلحةٍ وطنيةٍ، وعلى أملِ اللقاءِ القريبِ في مؤتمراتِ علميةٍ متخصصةٍ ومحطاتِ علميةٍ مهنيةٍ ومشاريعَ مشتركةٍ بين الوزارةِ والنقابةِ، أتمنى للمشاركينَ في هذا المؤتمرِ التوفيقَ والنجاحَ، فهدفنا واحدٌ وهو ممارسةُ مسؤوليتنا المهنيةِ والوطنيةِ.

عشتم وعاشتْ نقابةُ خبراءِ المحاسبةِ المجازينَ في لبنان، نقابةٌ مهنيةٌ رائدةٌ على مساحاتِ الوطن، وعاش لبنان!

ايلى عبود

نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان